الفصل السادس

خطاب " أزواره "
الالتفاف الأول على الدستور الدائم

تؤكد الوقائع والروايات أن أعضاء مجلس قيادة الثورة – دون استثناء – ظلوا يشددون خلال عام ١٩٧٢ ومطلع عام ١٩٧٣ على مطالبتهم للقذافي بضرورة أن يستقيلوا جميعاً – بمن فيهم القذافي – وأن يعلنوا عن جملة من الترتيبات تؤدي إلى وضع " **دستور دائم** " للبلاد، والعودة بها إلى أوضاعها الطبيعية، كما جرى الاتفاق بينه وبينهم على أن يقوم القذافي بالإعلان عن هذا كله خلال الخطاب الذي كان مقرّراً أن يلقيه في مدينة " **أزواره** " في ذكرى المولد النبوي الشريف التي صادفت في ذلك العام اليوم **الخامس عشر من شهر أبريل ١٩٧٣ م.**

وفي الموعد والمكان المحددين ألقى القذافي خطابه [٦٢] .. غير أنه ولمفاجأة الجميع – وفي مقدمتهم أعضاء مجلس قيادة الثورة – فقد جاء مضمون ذلك الخطاب على النقيض بالكامل لما اتفق عليه مع رفاقه. ولم يكتف القذافي في ذلك الخطاب بتجاهل الحديث عن موضوع الاستقالة والنية في وضع دستور دائم للبلاد واتخاذ الترتيبات للعودة بالحياة السياسية إلى أوضاعها الطبيعية، بل قام فضلاً عن ذلك بإعلان بداية ما أطلق عليه " **الثورة الشعبية** " بنقاطها الخمس والتي كان على رأسها وأخطرها " **إلغاء القوانين** " السائدة في البلاد يومذاك. [٦٣]

من شهادة الرائد الهوني

يصف الرائد **عبد المنعم الهوني** (عضو مجلس قيادة الثورة) خلال الحوار الذي أجرته معه مجلة " **الوسط** " اللندنية ونشرته في أعدادها (١٨٧ – ١٨٩) الصادرة خلال شهر سبتمبر ١٩٩٥، **الخلفيات** التي أدت إلى خطاب أزواره المذكور والنتائج التي أسفرت عنه، فيقول:

" .. حصلت **خلافات كثيرة** بيننا (أي بين القذافي وأعضاء مجلس قيادة الثورة). لم **نكن نقبل بمرور الأشياء** (أي القرارات والإجراءات ..). في الفترة التي كان فيها المجلس موجوداً كان البلد يسير في شكل منظّم [٦٤]. "

---

٦٢ للتمويه على الجميع حرص القذافي على أن يحضر الاجتماع ببدلة مدنية ولم يكن حاضراً معه من أعضاء المجلس سوى الرائد مصطفى الخروبي الذي كان بزّته العسكرية.

٦٣ من المؤكد أنه كان وراء إقدام القذافي على خطوة إعلان الثورة الشعبية أسباب ودوافع متعددة. غير أن الذي يعنينا منها في هذا المقام هو ما يتعلق بالدستور.

٦٤ طبعاً هذا من وجهة نظر الرائد الهوني.

" في ١٩٧٢ زار القذافي مصر **وكان مستقيلاً** [٦٥] ... وقال للرئيس المصري السادات أنا جئت لأقيم عندكم كمواطن عادي ... "

" بعد ١٥ يوماً فوجئنا به يرجع وظلت العلاقة (بينه وبين أعضاء المجلس) باردة. دعونا إلى اجتماع حضره كل الأعضاء بمن فيهم (الرائد) **محمد نجم** الذي كان قد ترك المجلس. **قبلنا استقالة معمر** (القذافي)، فردّ بالقول **أنتم لستم منتخبين** لأقدّم استقالتي لكم. أنتم فرضتم أنفسكم على الشعب **بقوة الكلاشنكوف**. قلنا له **أنت أيضاً لست منتخباً**. فرد بالقول: أنا **أملك تأييداً شعبياً، وأريد أن أقدم استقالتي إلى الشعب** .. كانت في يده ورقة استقالة، فقلنا له أعطنا إياها ونحن نقرأها في الإذاعة أو تقرأها بصوتك إن شئت. فقال أنا سأقدّمها مباشرة إلى الشعب .. هكذا اتفقنا على أن يعقد (القذافي) مؤتمراً شعبياً في أزواره لمناسبة ذكرى المولد **وأن يعلن فيه استقالته** ... "

ويمضي **الهوني** قائلاً:

" وبدل أن يقدّم (القذافي) استقالته، قدّم في أزواره " النقاط الخمس " التي تعني إلغاء الدستور (الإعلان الدستوري) والقوانين، أي إلغاء السلطة التشريعية التي كان يمثلها مجلس قيادة الثورة ... انتظرنا استقالته وإذ به يعلن الثورة الشعبية الثقافية[٦٦] .. "

وكان **الرائد الهوني** قد ألقى الضوء **في الحلقة الثانية** من الحوار نفسه، على بعض ما كان يدور داخل مجلس قيادة الثورة خلال عام ١٩٧٢وبخاصة فيما يتعلق بالدستور والانتخابات العامة والحياة البرلمانية وحرية الصحافة .. وكان مما قاله:

" في اجتماع مارس/آذار [٦٧] (١٩٦٩) الذي حضره عدد كبير من ضباط المنطقة الشرقية، نوقش موضوع **شكل السلطة** بعد نجاح الحركة. وظهر **إجماع** على نقطة **هي ضرورة أن يعود العسكريون إلى المعسكرات** وتسليم البلد إلى القوى العربية الوحدوية النظيفة .. **إذا كان القرار تسليم السلطة إلى المدنيين ولم يعارض أحد.** "

ثم يضيف الرائد **الهوني:**

" في اليوم التالي (للاجتماع السابق) صعدنا إلى سيارة معمر وكان يقودها بنفسه وكان معنا **محمد نجم ومصطفى الخروبي**، ورحنا نناقش عملية التنظيم وهل نعلن قيام حكومة مدنية **فور قيام الجمهورية**، ونشكل رئاسة لأركان الجيش ونعود إلى المعسكرات، أم **ننتظر أسبوعا أو عشرة أيام**. وكان الاتفاق على أن لا تزيد الفترة اللازمة لتسليم المدنيين السلطة على **شهر واحد** وأن يرجع العسكريون إلى وحداتهم.

---

٦٥ لم تعلن هذه الاستقالة رسمياً في وسائل إعلام النظام.

٦٦ الحلقة الثالثة والأخيرة العدد (١٨٩) من مجلة " الوسط ".

٦٧ يشير الهوني إلى اجتماع تم في شهر مارس من عام ١٩٦٩ أي قبل الانقلاب.

وكانت الحركة العسكرية منسجمة مع هذا الخط. ومنذ اليوم الأول (بعد الانقلاب) طرحت فكرة تشكيل حكومة مدنية وتردد أكثر من اسم لرئاستها. "

كما يورد **الرائد الهوني** في موضع آخر من الحلقة ذاتها طرفا مما كان يدور في الخفاء بعد الانقلاب بين أعضاء المجلس وبين القذافي حول هذا الموضوع فيقول:

" **في الأيام الأولى** كانت فكرة تسليم السلطة إلى المدنيين واردة، وظلت كذلك في **الشهور الثلاثة الأولى**. وكان معمر يستخدم هذه الورقة حين نصطدم معه بغرض تمرير مواقف معينة وقرارات معينة ولكسب المزيد من الصلاحيات. **وتأكد لنا لاحقاً أنه لم يكن وارداً في ذهنه تسليم السلطة إلى المدنيين.** "

ثم يضيف الهوني:

" قدّم أحد أعضاء المجلس وهو (الرائد) **محمد نجم** اقتراحاً **لتوسيع المجلس** عن طريق ضم الحكومة (مجلس الوزراء) إليه لتصبح السلطتان الاشتراعية والتنفيذية سلطة واحدة. قدّم محمد نجم اقتراحه ثم استقال (من مجلس قيادة الثورة). وللتاريخ نقول إن أول من طالب بالديمقراطية وإعادة الحياة البرلمانية هو الرائد محمد نجم. "

" كما كان هناك **اقتراح آخر** يدعو إلى إجراء **انتخابات حرة وديمقراطية** .. وهكذا ظهر في عام ١٩٧٢ إصرار على إجراء **انتخابات وأن يسمح بحرية الصحافة**، ولكن هذه الأحلام دفنت. "

شهادة أخرى

ما أشار إليه الرائد عبد المنعم الهوني حول خلافات القذافي بأعضاء مجلس قيادة الثورة في تلك الفترة أكده **فتحي الديب** في عدد من صفحات كتابه " عبد الناصر وثورة ليبيا ".

كان أول مظهر لهذه الخلافات تعطل بل **توقف اجتماعات مجلس قيادة الثورة** كما يتضح من الاستشهادات التالية من الكتاب المذكور:

> " بدأت ألحظ وجود نوع من الجمود داخل مجلس الثورة خلال اجتماعنا اليومي. كما بدأ العقيد يختفي كثيراً عن التواجد بمجلس قيادة الثورة، وكلما سألت عنه قيل لي إنه بالمنزل، ولمح لي الأخوة الأعضاء بما يفهم منه أنه غاضب منهم [٦٨]. "

---

٦٨ فتحي الديب م. س. ص (٢٤٤).

" فوجئت ظهر يوم الثاني والعشرين من مايو (١٩٧٠) بالأخ عبد السلام جلود يتصل بي تليفونياً ليطلب مني التواجد فوراً بمقر مجلس قيادة الثورة وتوجهت ليبادرني بأنهم فشلوا في تنظيم العمل فيما بينهم وبين العقيد .. واتخاذه مواقف فردية دون استشارة لأعضاء المجلس، ورفضه الاجتماع بهم لتسيير أمور الدولة، وأنه (أي الرائد جلود) إزاء هذا الموقف سيتخلى عن العمل ويعتكف بمنزله [٦٩] .. "

كما تمثل المظهر الآخر لهذه الخلافات بين القذافي وأعضاء المجلس، في قيام عدد من هؤلاء الأعضاء بتقديم استقالاتهم من المناصب التي كانوا يتولونها ومن مجلس قيادة الثورة. من ذلك قيام الرائد **محمد نجم** بتقديم استقالته من رئاسة المحكمة العسكرية الخاصة (التي حاكمت المتهمين في المحاولة الانقلابية المنسوبة إلى كل من المقدم آدم الحواز والمقدم موسى أحمد) ثم استقالته من منصب وزير الخارجية (١٩٧٠/١٢/٨) وأخيراً من عضوية مجلس قيادة الثورة في مطلع عام ١٩٧٢. ومن الأمثلة على ذلك أيضا تقديم الرائد **مختار القروي** [٧٠] لاستقالته من منصب وزير المواصلات ومن عضوية مجلس قيادة الثورة في أواخر شهر مايو ١٩٧٠. وقد أورد فتحي الديب بشأن استقالة **الرائد القروي** ما نصه:

" إن سبب استقالة مختار القروي هو قيام القذافي بتوجيه السباب إليه شخصياً وقوله له بأنه هو الذي صنع منه عضواً بالمجلس برغم عدم اشتراكه في الثورة [٧١] ... "

كما يورد فتحي الديب أن الحدة في علاقات القذافي مع بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة أخذت تطفو على السطح وبعنف على إثر احتدام النقاش بينهم وبخاصة بعد اتهام القذافي لهم بأنهم أطفال وتوجيه السباب الشخصي لهم مما جعل أعضاء المجلس " **يصرّون على ركوب الطائرة والتوجّه إلى القاهرة لعرض الأمر على الرئيس جمال عبد الناصر لتأكدهم من أنه (أي عبد الناصر) لا يوافق على تصرفات العقيد ولا على مواقفه الأخيرة منهم.** [٧٢] "

كما يضيف الديب في السياق نفسه أنه أورد في تقرير بعثه إلى الرئيس عبد الناصر في ٢٨ مايو ١٩٧٠ بتقدير الموقف بعد مرور تسعة أشهر على الانقلاب ما نصه:

---

٦٩ فتحي الديب م. س. ص (٢٥٢).

٧٠ يبدو أن الرائد القروي عدل فيما بعد عن تلك الاستقالة ثم عاد إلى تقديمها مرة أخرى وبشكل نهائي في مطلع عام ١٩٧٣.

٧١ فتحي الديب . م. س. ص (٢٥١).

٧٢ فتحي الديب م. س. ص (٢٥٥).

" للأسف لم تنحصر خلافات الأعضاء داخل المجلس، بل تعدته إلى صداقات الأعضاء خارج المجلس، ومن ثم انتشرت في مختلف الأوساط الشعبية مما أفقد المجلس احترام وثقة الجماهير إلى حد ما. [٧٣] "

كما يشير الديب إلى ظاهرة تكرر مرات اعتكاف القذافي ومقاطعته لاجتماعات مجلس قيادة الثورة كما تكررت مرات تقديمه لاستقالته. من ذلك:

(أ) اشتد الخلاف بصورة واضحة بين القذافي وبقية الأعضاء خلال الأيام الأخيرة **لندوة الفكر الثوري** (التي عقدت أول اجتماعاتها بطرابلس يوم ٦ مايو ١٩٧٠) الأمر الذي ترتب عليه تخلف بعضهم عن حضور الجلستين الأخيرتين، ثم انتهى الأمر باعتكاف القذافي في منزله وتصريحه للأعضاء بأنه لا يرغب في الاستمرار في العمل أو تحمل المسئولية لأنهم غير صالحين وليسوا قادرين على تحمل مسئولياتهم، وأن المجلس لم يحقق أي شيء نتيجة للفوضى التي تتصف بها أعمالهم وتصرفاتهم. [٧٤] "

(ب) سافر القذافي إلى خارج ليبيا فجأة يوم **٢٤ مايو ١٩٧٠** بعد أن توترت العلاقات بينه وبين أعضاء المجلس بشكل خطير تاركاً لهم إدارة دفة الأمور بالطريقة التي تلائمهم واستمر غيابه حتى **١٤ يونيه ١٩٧٠** (قام خلال هذه الفترة بزيارة كل من السودان والأردن والعراق وسوريا ومصر). وقد وصف الديب الساعات القليلة التي سبقت سفر القذافي المفاجئ على النحو التالي [٧٥]:

" .. وتوجهت في الساعة الثامنة (صباحاً) إلى مقر مجلس الثورة، واتصلت بجميع الأعضاء وأقنعتهم بالحضور بما فيهم الرائد **مختار القروي**، ولكن الرائد **الخويلدي** (الحميدي) رفض الحضور بعد معاملة العقيد له وتجاهله. وتجمع الأعضاء في العاشرة ثم اتصلت بالعقيد الذي وعدني بالحضور، ولكنه لم يحضر، وظللنا على هذا الوضع حتى الثانية عشرة حيث كان الإخوة يرفضون البقاء وأعمل من جانبي على تهدئتهم موضحاً خطورة الخلاف، خاصة وأن العقيد كان سيسافر ظهر نفس اليوم مما ستكون له آثار بعيدة على الوضع ككل. "

ويمضي الديب في وصف أحداث تلك الساعات كما يلي:

" وإزاء مراوغة العقيد في الحضور للاجتماع بالإخوة صحبتهم معي بعد إقناع مضن إلى منزل العقيد في الواحدة وقابلناه بعد فترة، ولكنه رفض الدخول في أي مناقشة معيداً وصفه لهم بأنهم غير

---

٧٣ فتحي الديب م. س. ص (٢٥٩).
٧٤ فتحي الديب م. س. ص (٢٥١).
٧٥ فتحي الديب م. س. ص (٢٥٥).

صالحين وأنه قرر السفر بلا عودة وسيقيم بالجبهة الشرقية ليقاتل مع المقاتلين.. "

ويضيف الديب:

" ولم أيأس، وحاولت إقناع العقيد بضرورة الاتفاق على أسلوب العمل خلال غيابه حتى لا يترتب على اتخاذ الإخوة لأي إجراء يغضبه ويعتبره خطأ. ولكنه (أي العقيد) امتنع عن التفاهم معهم تماما وغادر منزله إلى المطار."

كما يضيف أيضا:

" ووجدت نفسي مرغما على دفع الإخوة أعضاء المجلس للتوجه إلى المطار لتوديع العقيد منعا لأي أقاويل أو إشاعات .. "

(ج) اختفى القذافي من المسرح السياسي فجأة منذ ١٨ سبتمبر وحتى ٤ من أكتوبر ١٩٧١ عندما اجتمع بالرؤساء الثلاثة لاتحاد الجمهوريات العربية [٧٦]. وقد أشار القذافي في الخطاب الذي ألقاه بمدينة مصراته يوم ٧ أكتوبر من العام ذاته أنه كان قد قدم استقالته خلال شهر سبتمبر الفائت [٧٧].

(د) اختفى القذافي مرة أخرى خلال النصف الأول من **شهر يوليه ١٩٧٢** أي قبل الاتفاق على تكليف الرائد **عبد السلام جلود** بتشكيل الوزارة الجديدة في ١٩٧٢/٧/١٦.

وينسب **فتحي الديب** إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة أنهم كانوا (في أواخر مايو ١٩٧٠) يأخذون على العقيد القذافي عددا من المآخذ منها [٧٨] :

١- أن القذافي بدأ يتغير في الفترة الأخيرة (خلال تسعة أشهر من قيام الانقلاب) على غير عادته، وبدأ يوجّه إليهم ألفاظا نابية، ويسبّهم غير مراع لشعورهم كبشر قبل أن يكونوا زملاء له.

٢- درج القذافي في الآونة الأخيرة على اتخاذ قرارات دون أخذ رأيهم، على عكس ما كان متبعا سابقا، متعللا بأنهم لا يفهمون ولا يدرسون.

٣- أن القذافي يعاملهم، ويلغي كل ما يتخذونه من قرارات في حدود اختصاصهم، مما قلل من قيمتهم وسط الرأي العام والموظفين الذين يعملون معهم لدرجة

---

٧٦ راجع " القذافي رسول الصحراء " تأليف ميريلا بيانكو. ص (٢٦٥).

٧٧ راجع خطاب القذافي يوم ١٩٧١/١٠/٧ السجل القومي. المجلد الثالث ١٩٧٢/٧١. والحلقة الثالثة من المقابلة التي أجرتها مجلة " الصياد " البيروتية. العدد (١٤٢٧) بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠.

٧٨ فتحي الديب م. س. ص (٢٥٣ – ٢٥٤).

أنهم إذا اتخذوا قراراً طلب الموظف المختص كوكيل وزارة أو غيره أخذ رأي القذافي أولاً.

٤- **أن القذافي يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ويصدر أوامره دونما تكليف لهم في إطار اختصاصاتهم، وإذا ما ترتب على أوامره أي خطأ وجّه اللوم لهم واتهمهم بالتقصير والإهمال.**

كما **أضاف فتحي الديب** في الصفحة (٢٥٦) من كتابه أنه ضمّن أحد تقاريره إلى عبد الناصر عدداً من التعليقات حول تطور العلاقة بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وبين القذافي كان من بينها:

- " لاحظت في الفترة الأخيرة كثرة انفعال القذافي وبصورة لم أعهدها من قبل، حيث أصبح يثور لأقل الأسباب أهمية، كما بدأ في توجيه السباب للإخوة أعضاء المجلس وفي حضوري، وأحياناً في حضور ضباط الصف العاملين بسكرتارية مجلس الثورة."

- " عرض الإخوة الأعضاء استعدادهم لتعيين العقيد رئيساً للجمهورية، وعليه أن يختار أعضاء الوزارة الذين يضمن صلاحيتهم ليتعاونوا معه، إلاّ أنهم غير مستعدين للسماح للعناصر المشبوهة والوصولية بالتسلل وإبعاد الثورة عن تحقيق أهدافها. "

كما يلخص **فتحي الديب** العلاقة بين القذافي وبقية أعضاء المجلس في تقرير آخر بعث به إلى عبد الناصر في الثامن والعشرين من مايو ١٩٧٠ كان من بين ما جاء فيه[٧٩]:

" كان لتركيز كل السلطات في يديه وتوليه مسئولية التخطيط ومتابعة التنفيذ دون الاستعانة بأعضاء المجلس، ما أدى إلى إفقادهم القدرة على العمل نتيجة إحساسهم بتمييع شخصيتهم واهتزازها في محيط وزاراتهم، وترتب على ذلك اشتداد الضغط على القذافي، وثورته المستمرة المتصفة بالعصبية واصطدامه المستمر بأعضاء المجلس، وانتهى الأمر إلى فقد المجلس لقدرته الجماعية على دراسة واتخاذ القرارات واتجاه مختلف الأعضاء إلى المنهج الفردي في الحركة.. "

" وكان من الطبيعي أن يعكس كل ما سبق ذكره أثره في تزايد قوة شخصية القذافي مع سلبية واضحة في حركة المجموعة، مما ترتب عليه بطء الحركة بشكل ملموس وإعاقة قدرة الثورة على تحقيق أي خطوات إيجابية في الشئون الداخلية. "

---

٧٩ فتحي الديب م. س. ص (٢٥٩ – ٢٦٠).

توقـــف الوعود بدستور دائم

تفيد الوقائع بأن العلاقات بين القذافي وبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة ظلت على نفس الدرجة من الاضطراب والتوتر والصراع. كما تؤكد المصادر أن ضغط أعضاء المجلس على القذافي ازداد خلال السنوات ١٩٧١، ١٩٧٢ ومطلع عام ١٩٧٣ مطالبا إياه بحل المجلس وبعودتهم جميعاً إلى ثكناتهم في الجيش مع ضرورة وضع دستور دائم للبلاد والعودة بها إلى أوضاعها الطبيعية.

وبالعودة إلى ما أشار إليه الرائد عبد المنعم الهوني في مذكراته، فلم يكن " خطاب أزواره " في ١٥ أبريل ١٩٧٣ إلا التفافا من قبل القذافي على المطلب الذي كان يتصاعد من داخل مجلس قيادة الثورة بتلك المطالب وفي مقدمتها وضع دستور دائم للبلاد.

- ومن ثم، فكان طبيعياً أن **يتوقف القذافي منذ خطاب أزواره عن ترديد وعوده بشأن الدستور الدائم ومجلس الشعب والانتخابات، بل وحتى الحديث عنها**، حيث حلّت محلها شعارات ومصطلحات ومفاهيم جديدة مثل " الثورة الشعبية " و " السلطة الشعبية " و " الثورة الثقافية " ونحوها..

ومرة ثانية، ومثلما ما فعل مع ملهاة ومسرحية " **الاتحاد الاشتراكي العربي** "، فقد أخذ القذافي يزجي كافة **صنوف الإطراء والمديح** لملهاته الجديدة المتمثلة في " الثورة الشعبية " وأخواتها. فكان مما قاله عنها أمام ما وصف " بالمسيرة الشعبية " التي انطلقت يوم ١٦ **أبريل ١٩٧٣** " تأييداً " لخطاب أزواره بنقاطه الخمس الذي كان قد ألقاه في اليوم السابق:

> " .. إن الثورة الحقيقية قد بدأت صباح هذا اليوم .. إن الثلاث سنوات الماضية لم تكن هي الثورة الحقيقية، بل **كانت تمهيداً ضرورياً للثورة فقط** لكي تستولي الجماهير على السلطة الحقيقية .. إن السنوات الثلاث الماضية كانت **مدخلاً ضرورياً** لابدّ منه للثورة، ولكن الثورة الحقيقية التي كنا نعمل من أجلها هي الثورة التي بدأت صباح هذا اليوم، والتي تزحف فيها جماهير شعبنا **للاستيلاء على السلطة الحقيقية** وليقود الشعب نفسه بنفسه في كلّ المجالات، ومجلس الثورة ما هو إلا أداة لتنفيذ مطالب الجماهير الشعبية التي ثرنا من أجلها.."[٨٠].

وكان من بين ما قاله القذافي في هذا الشأن خلال حديثه مع طلبة كلية الاقتصاد والتجارة ببنغازي يوم ١٩٧٣/٥/٩:

" هذه هي الطريقة المثالية التي ليس هناك طريقة مثالية مثلها .. " [٨١]

---

٨٠ السجل القومي... المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢. ص (٦٥٧).
٨١ السجل القومي، المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ ص (٨٤٤).

أما أمام مؤتمر الطلبة المبعوثين في الخارج الذي انعقد بطرابلس يوم ٧٣/٨/٤ فقد قال:

" .. هنا فيه تجربة عظيمة يمكن تعتبر آخر تجربة في الديمقراطية في القرن العشرين. " [٨٢]

وفي الواقع فإن القذافي بإعلانه لما أطلق عليه " **الثورة الشعبية** " استحدث ما يمكن وصفه " **شرعية الفوضى** " إن جاز التعبير. إنها باختصار شديد **حالة عبث دائم بكل ما هو شرعي وقانوني ومُحكم ومنظّم.**

وفي ظل هذه **الشرعية الجديدة** " قام القذافي ونظامه الانقلابي:

- باعتقال عدة آلاف من أصحاب التوجهات الفكرية والميول الحزبية الذين كان معظمهم ينادون بالشرعية الدستورية والحياة الديمقراطية وحرية الفكر والرأي.[٨٣]
- وبالعبث المتواصل بكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها [٨٤] وموظفيها العامين وبالمال العام.

إن هذه الحالة من الفوضى الداهمة الدامسة هي التي جعلت **ديوان المحاسبة**[٨٥] يسجل في تقريره السنوي عن العام المالي **١٩٧٢/ ١٩٧٣** الذي قدّمه إلى " مجلس قيادة الثورة " **في٢٩ يولية ١٩٧٤** في قمة وأوج جنون " الثورة الشعبية " المزعومة، الملاحظات التالية:

" يهدف ديوان المحاسبة وفقاً لقانون إنشائه إلى تحقيق رقابة فعالة على المال العام.

" **والمال العام** " – كما يتصوره ديوان المحاسبة – لا يقتصر على ما تعارف عليه البعض من صور الثروة والنقود .. ولكنه يمتد ليشمل ثروة الأمة، ووقت الأمة، وجهد الأمة ... فكما أن ثروات الأمة من خيرات ظاهرة ودفينة هي مال عام تتوجب ممارسة

---

٨٢ السجل القومي، المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ ص (١٣٣٥).

٨٣ تمكنت الأجهزة الأمنية للنظام الانقلابي من التعرف على هويات هؤلاء الأشخاص من خلال مشاركتهم في " ندوة الفكر الثوري " التي نظمها الانقلابيون في مايو ١٩٧٠ وفي اللقاءات التي أجراها القذافي مع طلبة الجامعة وأساتذتها وحتى من خلال بعض الاجتماعات الخاصة بالاتحاد الاشتراكي.

٨٤ نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في عددها الصادر يوم ١٩٧٣/٦/٤ أنه جرى حتى ذلك التاريخ تشكيل (٤٥٠) لجنة شعبية تولّت الاستيلاء على الإدارة في الحكومة والجامعات والمستشفيات والمدارس والمصانع. وتفيد مصادر النظام أن " الجماهير " استولت مع مطلع شهر سبتمبر ١٩٧٤ على جميع المحافظات والبلديات والهيئات وشكلت لجان ومؤتمرات شعبية فيها.

٨٥ كان المؤلف يشغل في هذه الأثناء منصب رئيس ديوان المحاسبة (يولية ١٩٧٢ – نوفمبر ١٩٧٧).

الرقابة الفعالة بشأنها، فكذلك ثروة الأمة من **وقت** أبنائها العاملين بالدولة **وجهودهم** هي مال عام يتطلب تحقيق الرقابة الفعالة بشأنه ...

ومن ثم فإن صور العبث والتفريط في المال العام والتي ينبغي أن تستدعي المساءلة الإدارية والقانونية لا تقتصر على صور الإختلاس أو التلاعب في أموال الدولة وممتلكاتها ولكنها تمتد لتشمل كل صور الإهدار والعبث لوقت وجهود كافة العاملين بالدولة.

وإن مسئولية من يعتدي على وقت العاملين بالدولة وجهودهم بشلها أو تعطيلها أو إهدارها بكافة صور التعطيل أو الإهدار، لا تقل فداحة وخطورة – في نظر جهاز الرقابة المالية – عن مسئولية من يتلاعب بالمال العام باختلاسه أو بإنفاقه في غير ما خصص له قانوناً.

هذا في نظرنا هو المفهوم الأصيل لدور جهاز الرقابة المالية ... ولدور ديوان المحاسبة .. "

" غير أن الديوان لن يتمكن من القيام بهذا الدور وعلي هذا النحو ما لم تتوافر له **الضمانات** الثلاث التالية:

أولا: حرص السلطة التشريعية على أن ترى الديوان يؤدي دوره كاملاً، فتعنى بمقترحاته، وتتبنى تقاريره وتحاسب السلطة التنفيذية في ضوئها.

ثانياً: سيادة القانون، ووجود القاعدة القانونية الواضحة والصريحة التي يستطيع الديوان أن يحدد في ضوئها أوجه النقص والقصور والمخالفات، والتي يستطيع أن يحتكم مع المسئولين إليها. "

ثالثاً: .....

كما سجل **الديوان** في موضع آخر من التقرير ذاته:

" إن من بين **الدروس المستفادة** " من مسيرة الأعوام السابقة التي يود الديوان أن ينبه إليها ما يلي:

أولا: **إن إعلاء كلمة القانون واحترام أحكامه** هي الضمان الأكيد لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل.. ولقد ضمّنت مختلف بلاد العالم دساتيرها وقوانينها الأساسية مجموعة من النصوص والتدابير والترتيبات تتناول تنظيم سلطاتها التشريعية والتنفيذية، وتركيب مختلف إداراتها وأجهزتها ولجانها وأساليب عمل كل منها بما يكفل أن تنال التشريعات والقوانين واللوائح التي تصدر عنها قدراً كافياً من الدراسة والبحث والنقاش في مختلف المراحل بما في ذلك اقتراحها وإعدادها والتصديق عليها وإصدارها ونشرها وتنفيذها بحيث تجيء منضبطة الصياغة،

سليمة التركيب، معبرة عن غاياتها ومنسجمة مع أهداف الدولة ومبادئها وشعاراتها ومع بقية بنائها القانوني.

ثانياً: إن القوانين واللوائح المالية، ما يتعلق منها بتوزيع إيرادات الدولة من النفط بين مختلف الميزانيات وما يتعلق منها باحتياطي التنمية أو الاحتياطي العام، إما أن تطبق تطبيقاً سليماً يتمشى مع نصوصها وإما أن يعاد النظر فيها في ضوء ما دلت عليه تجربة العمل خلال السنوات الماضية، فليس أخطر على العاملين بأجهزة الدولة من شعورهم بأن تصرفاتهم غير منسجمة أو غير متفقة مع القوانين واللوائح السارية. "